

جائحة كورونا والاقتصاد السوري

التداعيات على العدالة الاجتماعية

أدت جائحة كورونا إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الوخيمة أصلاً في سوريا، والتي اتّسمت بانخفاض قيمة العملة، مقابل ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وفي حين أدّى تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى تراجع التحويلات وتعطل التجارة، أسفرت إجراءات الإغلاق في جميع أنحاء سوريا عن شلّ النشاطات الاقتصادية المحلية. ومع استمرار اقتصاد الحرب والفساد وسوء الإدارة وتراجع الموارد المالية في جميع أنحاء البلاد اليوم، فشلت السلطات السورية المختلفة في وضع آليات تعويض فعّالة لحماية السوريين من دفع ثمن هذا الوضع الطارئ عالمياً.

يعيش أكثر من ٨٠ بالمئة من السكان في سوريا اليوم تحت خط الفقر، ويقتصر عمل كثير منهم على الاقتصاد غير الرسمي. ولا تعدّ الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع السوري هي الأكثر عرضة للإصابة بالمرض وانتشاره فحسب، بل تفتقر أيضاً إلى إمكانية الحصول على العلاج الطبي والحماية والتعويض الاجتماعي والاقتصادي. لقد جاءت الجائحة إلى سوريا في وقت عصيب للغاية، وأدت إلى تفاقم الظلم الاجتماعي والاقتصادي القائم في جميع أنحاء البلاد.

عن المؤلفة:

سلام سعيد باحثة اقتصادية مستقلة، ومستشارة ومحاضرة في عدد من الجامعات الألمانية. حائزة على دبلوم في الاقتصاد من جامعة دمشق، وعلى ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية ودكتوراه في العلوم الاقتصادية والاجتماعية من جامعة بريمن. ومنذ عام ٢٠٠٩ تبحث وتُحاضر في الاقتصادات العربية، والسياسات التجارية، والتفاوت الاجتماعي، والنيوليبرالية والاقتصاد السياسي في سوريا. وتعمل أيضاً منسقة ومستشارة علمية للعديد من مشاريع التنمية والمجتمع المدني، ونشرت عدداً من المقالات الأكاديمية وأوراق البحث.

هذا المنشور هو ترجمة لورقة بحث تم نشرها بواسطة مؤسسة فريدريش إيبيرت في تموز ٢٠٢٠ وجميع المعلومات الواردة فيه تعود إلى حزيران ٢٠٢٠.

مؤسسة فريدريش إيبيرت
صندوق بريد 116107 رياض الصلح
بيروت 1107 2201
لبنان

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت.

جميع الحقوق محفوظة، لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة دون إذن مكتوب من الناشر.

ترجمة وتدقيق: فريق دوكستريم

تصميم وتنسيق: لوسي ماريا مومجيان

مقدمة

١. التحديات الاجتماعية - الاقتصادية السابقة لجائحة كورونا

يعيش في سوريا اليوم نحو ١٧ مليون شخص ضمن ظروف معيشية متفاوتة وفي ظل وصول غير متكافئ إلى الخدمات الصحية والأساسية (الأمم المتحدة ٢٠٢٠ ب). ويحتاج ١٣ مليون شخص إلى المساعدة، ويعتمدون على المعونات أو الحوالات الخارجية. وإضافة إلى ٥,٥ لاجئ في الخارج، يقدر عدد النازحين داخلياً بنحو ٧ مليون سوري منذ ٢٠١١، يعيشون بشكل رسمي أو غير رسمي في مخيمات تفتقر للخدمات الصحية والأساسية (كالمياه النظيفة والتعقيم).^١ وتقع معظم هذه المخيمات في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلاد، وهي مخيمات مكتظة تعتمد على المساعدات الإنسانية والطبية، وتعتبر من أكثر المناطق عرضة للخطر في حال تفشي فيروس كورونا.^٢

حتى المواطنون الذين لم ينزحوا، ويعيشون في المدن والقرى التي لم تتعرض للدمار، يعانون من تدهور الظروف المعيشية وشح الخدمات والبيضاض الأساسية. وقد أفاد سكان مدن مثل السويداء ودمشق وطرطوس واللاذقية بضعف الإمداد الكهربائي ونقص المحروقات والغاز وارتفاع أسعار المؤن والبيضاض الأساسية، وخاصة الخبز، فضلاً عن ضعف تجهيز المنشآت الصحية والتعليمية، والافتقار إلى الطواقم والمعدات (المقابلة الأولى ٢٠٢٠، المقابلة الثانية ٢٠٢٠).

وبالإضافة إلى التحدي المتمثل في وجود عدد كبير من السكان بدون حماية والمعرضين للخطر، تم تدمير البنية التحتية للقطاع الصحي في سوريا على نطاق واسع وبشكل ممنهج خلال الحرب. فنتيجة للحرب، يعمل ٦٤ بالمائة فقط من المستشفيات و٥٢ بالمائة من مراكز الرعاية الصحية الأولية (المستوصفات) في سوريا نهاية عام ٢٠١٩ (منظمة الصحة العالمية ٢٠١٩). كما غادر البلاد نحو ٧٠ بالمائة من الطواقم الطبية. لذلك جاءت دعوات الأمين العام للأمم المتحدة إلى «وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا» للتمكّن من احتواء فيروس كورونا وتجنب مأساة وشيكة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٢٠).

حتى في ظل وجود وقف لإطلاق النار، يبدو أن مواجهة تفشي الوباء مهمة مستحيلة في سوريا، إذ لا يوجد سوى ٣٢٥ سريراً مجهزة للعناية المشددة في جميع أنحاء سوريا، وتعدّ هذه الأسرّة ضرورية لعلاج الحالات الحرجة للمصابين بالفيروس. وعلوّة على ذلك، تتوزع هذه الأسرّة بشكل غير متكافئ في البلاد: ٩٦ في دمشق و٧٧ في اللاذقية و٣٠ في طرطوس، بسعة قصوى، في حين لا يوجد في محافظة إدلب سوى ٢٠ سريراً فقط، ولا يوجد في دير الزور أي سرير (غريبه ومحشي ٢٠٢٠، ٧-٥). وبيّن عدم التكافؤ في الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية جانباً مهماً من غياب المساواة الاجتماعية الناتج عن الحرب في سوريا، ففي حين يواجه سكان بعض المدن خطر الوفاة بسبب الافتقار للمستشفيات، قد تواجه الفئات الاجتماعية الأخرى المصير ذاته بسبب عجزها عن دفع أجور المستشفيات الخاصة ونقص «العلاقات» مع الشخصيات النافذة التي قد تتوسّط لإدخالهم إلى المستشفيات الحكومية.

لا تختلف جودة وقدرة المنظومة الصحية في سوريا من منطقة إلى أخرى فحسب، بل تتباين أيضاً القدرة على الاستجابة للوباء بشكل كبير وفقاً للسلطات المحلية الحاكمة. فبعد تسع سنوات من الحرب، باتت أربع قوى مختلفة تسيطر على البلاد: الحكومة السورية في مناطق سيطرة النظام، والإدارة الذاتية الديمقراطية في المنطقة الشمالية

كان لتسارع تفشي فيروس كورونا أواخر عام ٢٠١٩ ليصبح وباءً عالمياً تداعيات وخيمة على الأفراد والمجتمعات والاقتصاد. ومع الانتعاش السريع لرقعة تفشيته، وضع الفيروس أنظمة الصحة والحكومات والاقتصادات أمام تحديات حقيقية، ليس فقط في البلدان النامية التي لديها نظام صحي متردٍ والتي تفتقد القدرة الكافية على إدارة المخاطر وتعاني أصلاً من تفاوت اجتماعي-اقتصادي كبير، بل كان هذا الفيروس وبالاً على أكثر البلدان تقدماً أيضاً.

يعتبر الركود العالمي واحداً من أكبر الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا، فبهدف الحدّ من عدد الإصابات وتخفيف الضغط على الأنظمة الصحية، لجأت الحكومات بدرجات متفاوتة إلى فرض إجراءات الإغلاق العام للحدّ من قدرة الناس على التنقل الداخلي والدولي. ونظراً إلى الاعتماد الكبير للدول على التبادل الاقتصادي، أدت هذه القيود إلى ضرب الاقتصادات المحلية، كما أضرت كثيراً بالتجارة الدولية وسلاسل التوريد. وبالإضافة إلى هذه الأضرار في مختلف قطاعات الاقتصاد، من المتوقع أن ترتفع نسبة البطالة عالمياً بشكل ملحوظ. وبحسب صندوق النقد الدولي، يُتوقع تراجع النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٣ بالمائة هذا العام، لتكون هذه الأزمة "أسوأ من الأزمة المالية عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩" (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٠). كما ازداد التفاوت الاجتماعي بشكل رهيب في ظل الجائحة محلياً ودولياً على عدة أصعدة. لذلك فهناك حاجة مُلحة لتمكين الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفاً من الوصول إلى الرعاية والخدمات الصحية والاجتماعية الضرورية.

وفي بلد يشهد حرباً مثل سوريا، تتعدد تحديات هذه الجائحة من تشتت السلطات الحاكمة والعنف السياسي إلى العمليات العسكرية والضعف الحكومي، إضافة للنظام الصحي المتردّي والنقص الكبير في الطواقم والمعدات الطبية. فالعدد الكبير للنازحين داخلياً والمخيمات، والمدن ذات الكثافة العالية يتطلب جهوداً محلية ودولية جبارة لاحتواء الوباء في سوريا. وعلوّة على ذلك، تواجه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية ومالية لها منذ الاستقلال في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. لم يحدث كل هذا بسبب الحرب المدمرة المُستمرّة منذ تسع سنوات والعقوبات المتزايدة فحسب، بل بسبب السياسات الحكومية المستبدّة أيضاً. ومن المتوقع بناءً على ذلك أن تكون العواقب الاقتصادية والاجتماعية للجائحة والإغلاق العام كارثية على سوريا.

تتناول هذه الورقة النتائج الاقتصادية والاجتماعية-الاقتصادية لانتشار جائحة كورونا في سوريا، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحالية والنزاع المستمر. وبعد الإضاءة على الإجراءات الحكومية والتحديات الاجتماعية-الاقتصادية في سوريا، ستتناول الورقة تأثير إجراءات الإغلاق العام على الاقتصاد والمجتمع.

٢. وفقاً لمركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC)، نزح ١,٨ مليون شخص داخلياً في سوريا عام ٢٠١٩ وحده، انظر (IDMC ٢٠٢٠).

٣. بحسب دراسة لمركز عمران للدراسات الإستراتيجية، كان هناك نحو ٧٩٠ مخيماً شمالي سوريا، بالإضافة إلى ما يسمى بالمخيمات غير الرسمية، وهي مستوطنات غير رسمية للنازحين داخلياً (العبد الله ٢٠١٨).

٤. خرجت احتجاجات ضد تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مناطق سيطرة النظام خلال الحرب. وبدأت الموجة الجديدة من الاحتجاجات ضد السياسات الحكومية وارتفاع الأسعار (سميت بـ«ثورة الجوع») في السويداء ودرعا منذ ٧ يونيو ٢٠٢٠. لمزيد من المعلومات، انظر الجزيرة (٢٠٢٠).

٥. تم تدمير معظم مرافق الرعاية الصحية بشكل رئيسي بسبب هجمات قوات النظام. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر لوند (٢٠١٩).

١. يتجلى التفاوت في نواح مختلفة، كالوصول إلى الأدوية والرعاية الطبية والمواد الوقائية (مثل الأقنعة والمطهرات)، بالإضافة إلى تفاوت الفرص في الحصول على الإعانات الحكومية والدعم الاجتماعي. لمزيد من المعلومات، انظر الأمم المتحدة (٢٠٢٠ a).

٣. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في سوريا

أصرت إجراءات الإغلاق في سوريا كثيراً بالاقتصاد الذي يشهد اليوم الانتكاسة الأكبر له منذ استقلال البلاد. فمنذ نهاية عام ٢٠١٩، انخفضت قيمة الليرة السورية أمام الدولار من ٦٣٢ ليرة للدولار الأمريكي في ١٩ تشرين الأول ٢٠١٩، لتتجاوز ٣٠٠٠ ليرة سورية للدولار الأمريكي في ٨ حزيران ٢٠٢٠. وتراجعت بذلك القدرة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة، وتردّت الأوضاع المعيشية لأكثر من ٨٠ بالمئة من السوريين الذين يعيشون أصلاً تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك، اتّسمت هذه الأزمة بتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، التي وصلت إلى ٨٠-٥٠ بالمئة.^{١٣} وتتعدد العوامل التي أدت إلى هذا الوضع الاقتصادي السيء قبل الجائحة، فبالإضافة إلى الدمار الناجم عن الحرب ووجود نخبة سياسية فاسدة، فُرضت عقوبات اقتصادية إضافية متزامنة مع الأزمة المالية في لبنان، فضلاً عن الصراع الداخلي على السلطة في دائرة العائلة الحاكمة.^{١٤}

لقد ضربت جائحة كورونا البلاد في ظل هذه الظروف الصعبة، وأدى هذا إلى ازدياد شعور الناس بانعدام الأمان، وزيادة الضغط الاقتصادي وتعميق اللامساواة الاجتماعية. فقد قدّر خبراء اقتصاديون من جامعة دمشق الخسائر الاقتصادية الناجمة عن إجراءات الإغلاق التي فرضتها الحكومة السورية في آذار ونيسان ٢٠٢٠ بمبلغ ٢ تريليون ليرة سورية (أي نحو مليار دولار أمريكي شهرياً).^{١٥} إذ أضرت إغلاق المتاجر وحظر التجول وتقييد التنقل بجميع الشركات والورش الحرفية، التي يبلغ عددها ٨٣٠٠ شركة وورشه، والتي عادت إلى نشاطها في ٢٠١٩ بعد إغلاق دام تسع سنوات بسبب الحرب. ورغم استثناء مصانع الإنتاج جزئياً من إجراءات الإغلاق إلا أن القيود المفروضة على التنقل منعت العمال القاطنين في الضواحي من الوصول إلى أماكن عملهم في المدن (غصن ٢٠٢٠).^{١٦} فيما أدى إغلاق الحدود مع الأراضي السورية الأخرى (مثل الشمال الغربي والشمال الشرقي) ومع الدول المجاورة، وخاصة لبنان، إلى انخفاض الصادرات وإعاقة استيراد المواد الخام.

تعتبر صناعة النسيج والملابس واحدة من أكثر الصناعات تضرراً من هذه الإجراءات. ورغم سعي الحكومة في السنوات القليلة الماضية إلى حماية هذه الصناعة عبر فرض حظر على استيراد الملابس، إلا أن إنتاجها المحلي تأثر بسبب انخفاض الطلب وارتفاع كلفة الإنتاج. وفي ظل معدلات التضخم المرتفعة اليوم وانخفاض قيمة الليرة السورية، لم يعد لدى الناس المال الكافي حتى لشراء المواد الغذائية والمنتجات الأساسية الأخرى. أما قطاع السياحة فهو الأكثر تضرراً من إجراءات الإغلاق بعد أن تعافى بشكل طفيف في السنوات الثلاث الأخيرة كنتيجة لزيادة السياحة الدينية من إيران. فقد علق أكثر من ٧٠ مؤسسة سياحية أنشطتها جزئياً أو كلياً منذ آذار ٢٠٢٠، وذلك بعد أن توافد عام ٢٠١٩ نحو ٢٣٥ ألف سائحاً دينياً ونحو ٢ مليون سائح آخر. وبناء على ذلك، تشير التقديرات إلى أن سوريا خسرت نحو ٧-٨ ملايين دولار أمريكي شهرياً من عائدات السياحة أثناء فترة الإغلاق (المرجع نفسه).

ومن المتوقع أن يؤدي تراجع الأنشطة الاقتصادية إلى تهديد أكثر من نصف مليون وظيفة في قطاعي الصناعة والبناء، وأكثر من ٦٥ ألف وظيفة في الفنادق والمطاعم. وبالإضافة إلى ذلك، قد يعاني نحو ١,١ مليون شخص يمارسون الأعمال الحرة من انخفاض كبير في دخلهم (المرجع ذاته). وإلى جانب ذلك، يتوقع انخفاض الإيرادات الحكومية بشدة بسبب الركود الاقتصادي، علماً أن انخفاض أسعار النفط الدولية بسبب الجائحة قد يعود بالفائدة على الحكومة السورية التي تستورد النفط

الشرقية، والحكومة السورية المؤقتة المعارضة في مناطق سيطرة تركيا والفصائل الموالية لها، وحكومة الإنقاذ في محافظة إدلب. ولا تعمل منظمة الصحة العالمية سوى في مناطق سيطرة النظام، ولم تقدم المساعدة الطبية في سوريا إلا إلى الحكومة في دمشق (قدمت لها ١٢٠ جهاز اختبار). وقد أدى غياب الدعم المباشر لمنظمة الصحة العالمية في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، رغم مناشدات السلطات المحلية، إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي وزيادة الاعتماد على تركيا في المناطق الواقعة شمال غرب سوريا، وعلى دمشق في مناطق الإدارة الذاتية.^{١٧}

٢. إجراءات الإغلاق العام والاستجابة الحكومية

في ٢٢ آذار ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة السورية عن أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا، بعد أسابيع من التستر على الحالات المشتبه فيها في المشافي العامة، وحث بعض العائلات على التزام الحجر الذاتي.^{١٨} واستجابة للوباء، اتخذت السلطات المختلفة في سوريا مجموعة من التدابير الاحترازية منذ منتصف آذار^{١٩} وشكلت لجاناً حكومية لمواجهة الوباء. ولعل أكثر الإجراءات تأثيراً على الاقتصاد -الهش أصلاً- والفئات السكانية المتضررة من النزاع هي إغلاق المطاعم والمحلات التجارية، وتقييد التنقل وحظر التجمعات، وتعليق الأنشطة التي تقتضي التجمع، وإغلاق المدارس والجامعات، وتعليق الأنشطة الاقتصادية، وإغلاق الحدود الخارجية وتقييد السفر بين المحافظات. وقد أدى حظر التجول الليلي وفي عطلة نهاية الأسبوع تزامناً مع الإغلاق القسري للأسواق، بما في ذلك الصيدليات ومحلات البقالة، إلى ازدياد المصاعب على الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفاً، كالأهالي العازبات والمسنين والنازحين داخلياً والأسر التي تعتمد على المساعدة.^{٢٠}

ونتيجة للضغوط الاقتصادية والانتقاد المتزايد لهذه الإجراءات، خففت السلطات المختلفة في سوريا من إجراءات الإغلاق القسري تدريجياً وذلك ابتداءً من نهاية نيسان: إذ أعيد فتح الشركات والمحلات التجارية، وسُمح بالتنقل بين المحافظات رغم وجود الفيروس، ولكن معظم الحدود الخارجية بقيت مغلقة. ورغم تخفيف القيود، بقي عدد من المتاجر في مناطق سيطرة النظام مغلقاً لأسباب تتعلق بتدهور سعر الليرة والأزمة الاقتصادية. «يستمر العديد من أصحاب المتاجر بإغلاق متاجرهم ليس بسبب إجراءات الإغلاق، وإنما بسبب أزمة الدولار (أي تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي). فهم لا يريدون البيع بخسارة». (المقابلة الثانية ٢٠٢٠).

ورغم خطر التفشي السريع للفيروس في السجون المكتظة والسيئة التجهيز، لم يُفرج النظام في دمشق عن أكثر من ١٠٠ ألف سجين سياسي.^{٢١} وانتهز الفرصة، على غرار حليفته إيران، للدعوة مرة أخرى إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا لدعم الجهود الدولية لاحتواء الوباء في البلاد.^{٢٢}

٦. لمزيد من المعلومات حول وضع مناطق الإدارة الذاتية انظر، أبيض (٢٠٢٠).

٧. للمزيد من المعلومات التفصيلية راجع التقارير حول تطورات كورونا في سوريا (باللغة العربية) مركز المجتمع المدني والديمقراطية (CCSD، ٢٠٢٠).

٨. تركزت هذه الورقة على التدابير المؤثرة على الاقتصاد والوضع الاجتماعي والاقتصادي فقط. التدابير الوقائية الأكثر شمولاً: تطهير الشوارع والمركبات؛ وإغلاق الحدائق والمراكز الرياضية؛ وحملات التوعية بأهمية التباعد الاجتماعي والنظافة؛ وتوزيع الأقنعة على الفقراء من المنظمات غير الحكومية؛ وتخفيض ساعات العمل في القطاع العام بنسبة ٤٠ بالمئة، وعزل المسافرين في الحجر الصحي لمدة ١٤ يوماً؛ وتجهيز مراكز العزل؛ وتأجيل الانتخابات البرلمانية والتعليق المؤقت للتنجيد الإلزامي في مناطق سيطرة النظام، انظر تقارير مركز المجتمع المدني والديمقراطية (٢٠٢٠).

٩. المصدر السابق
١٠. بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يندرج القانون ٢٠٢٠/٨ ضمن قوانين العفو العام العديدة التي أصدرها النظام استجابة للنداءات الدولية فيما يخص حقوق الإنسان، ولكن ذلك لم يُترجم إلى فعل على الأرض. إذ تم الإفراج فقط عن ٩٦ معتقلاً من بين ١٣٠ ألف معتقل في السجون ومراكز الاحتجاز بناءً على العفو الأخير (الشبكة السورية لحقوق الإنسان ٢٠٢٠).

١١. لمزيد من المعلومات حول المناشدات لرفع العقوبات، انظر Ajz (٢٠٢٠).

١٢. يمكن تتبع قيمة الليرة السورية في السوق السوداء على الرابط: <https://bit.ly/3dWkWCW>، آخر دخول في ١١ يونيو ٢٠٢٠.

١٣. وفقاً لمنظمة العمل الدولية، وصلت معدلات البطالة في سوريا إلى ٥٠ بالمئة عام ٢٠١٩. إلا أن الخبراء الاقتصاديين داخل سوريا قدّروا معدل البطالة بـ ٨٠ بالمئة. لمزيد من المعلومات انظر Soshals (٢٠١٩).

١٤. لمزيد من المعلومات حول تأثير هذا الصراع على الاقتصاد، انظر MENA Media Monitor (٢٠٢٠)؛ فايننشال تايمز (٢٠٢٠)؛ ومكي (٢٠٢٠).

١٥. انظر صفر (٢٠٢٠).

١٦. هذه الأرقام هي إحصائيات رسمية للحكومة السورية، وأشار إليها غصن (٢٠٢٠).

إلى المنازل في دمشق أثناء حظر التجول، ونفذتها لجان معيّنة باعت الخبز بأسعار أعلى من السعر الحقيقي بحجة أن فارق السعر يذهب «تبرعات» للفقراء. تدعى هذه اللجان أنها تقوم بأعمال تطوعية وخيرية، إلا أنها في الواقع تستفيد من فرق السعر وتتحكم بتوزيع «التبرعات». وبحسب مواطنة في إحدى ضواحي دمشق «إنهم (أي عناصر اللجان) هم الأشخاص ذاتهم الذين دافعوا عن النظام في ٢٠١١/٢٠١٢ تحت مسمى لجان الدفاع الوطني ونحن لا نثق بهم، لأنهم يتاجرون بكل شيء على حساب الفقراء» (المقابلة الأولى: ٢٠٢٠).

تشابهت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلاد مع تلك المذكورة أعلاه، إذ تراجعت النشاطات الاقتصادية في هاتين المنطقتين وارتفعت الأسعار ومعدلات البطالة. لكن إغلاق الحدود وتوقف نشاط العديد من المنظمات غير الحكومية زاد الوضع الاجتماعي-الاقتصادي سوءاً في هذه المناطق، لأن نسبة كبيرة من قاطنيتها هم إما تازحون داخلياً أو يعيشون في مخيمات اللجوء. لقد أضر إغلاق الحدود بجهود التعافي المبذولة في هاتين المنطقتين أشدّ الضرر، فعلى مدى الأعوام القليلة المنصرمة ازداد اعتماد أسواق هذه المناطق على عمليات الاستيراد والتصدير مع مناطق النظام والدول المجاورة كالعراق وتركيا، وبحلول آذار ٢٠٢٠ توقف إنتاج العديد من الحرفيين والمُنتجين الصغار (مثل صانعي النسيج والمزارعين) أو واجهوا صعوبات في إيصال منتجاتهم (ابراهيم ٢٠٢٠).

لم ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلاد مثلما ارتفعت في مناطق سيطرة النظام.^{٢١} ولعل السبب هو أن إنتاج المُنتجات الغذائية المحلية (مثل القمح والخضروات والفواكه) لا يعتمد كلياً على الليرة السورية المتهاوية في التعاملات اليومية. لكن يتوقع أن تعاني السلطات في هاتين المنطقتين من انخفاض العائدات. إذ ستفقد قوات سوريا الديمقراطية عائداتها بسبب التردّي الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط العالمية، فهي المُصدّر الأكبر للنفط في سوريا وتعتمد بشكل كبير على بيع النفط الخام والمنتجات الزراعية (كالحبوب والقطن) إلى مناطق سيطرة النظام. فيما تأتي عائدات السلطات في مناطق سيطرة المعارضة من الضرائب، وخاصة تلك القادمة من الحركة الحدودية، إضافة إلى المساعدات الأجنبية (المساعدات الإنسانية وجهود دعم الاستقرار) (سعيد ٢٠١٩). ورغم الجهود المتواضعة لتوزيع مساعدات يومية على من يعتمد عليها كلياً في هذه المناطق، إلا أن السكان يعتبرون هذه الجهود غير كافية لتلبية احتياجاتهم.

هناك حاجة على امتداد الخريطة السورية لحماية الناس الأكثر عرضة للخطر، والذين تفاقم أوضاعهم بسبب الجائحة. فإجراءات الإغلاق والركود الاقتصادي أثرا بشدّة على العمال الذين لا يعملون بشكل رسمي والمياومين الذين لا يملكون ضماناً اجتماعياً أو صحياً، أو مصادر دخل بديلة. وبشكل هؤلاء العمال السواد الأعظم من العمالة في الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلاد، حيث تفتقر السلطات في هاتين المنطقتين للقدرات المؤسساتية لاستيعابهم. فخلال إجراءات الحجر أصبح الكثير من هؤلاء العمال عاجزاً عن دفع إيجارات منازلهم واضطروا للاقتراض لشراء خبزهم اليومي (المقابلة الأولى: ٢٠٢٠).

وداخل المدن، أضحت الشرائح المحرومة (كاللاجئين والنازحين داخلياً) ضحية للتهemis المتزايد في ظل الأزمة الاقتصادية وندرة السلع والخدمات. تدهور الوضع الاجتماعي-الاقتصادي لهذه الشرائح بشكل كبير بسبب محدودية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية وغياب دعم الدولة. فعلى سبيل المثال، عرّض المواطنون الفقراء أنفسهم للخطر، أثناء حظر التجول والإغلاق، وذلك بسبب الوقوف في طوابير أمام مراكز التوزيع والمحلات للحصول على الخبز عن طريق «البطاقة الذكية» المثيرة للجدل.^{٢٢} فالفئات القليلة القادرة على شراء الخبز من السوق، والذي يسمّى «الخبز السياحي»، تنازلت عن حقها في المعونات

إما من قوات سوريا الديمقراطية أو من إيران. ولكن هذا الأثر الإيجابي الطفيف لانخفاض أسعار النفط لن يحسن بالضرورة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لغالبية السكان، إذ أن الإنفاق الحكومي يتم صرفه على تمويل العمليات العسكرية ومكافحة الحلفاء الخارجيين ودفع رواتب ١,٦ مليون موظف في القطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة ٣٠ بالمئة من الميزانية الحكومية عام ٢٠٢٠ يجب أن تذهب لسداد الدين العام، وأن الإنفاق الإضافي لاحتواء الوباء سيؤدي إلى زيادة العجز الحكومي. ووفقاً للأمم المتحدة، تحتاج سوريا إلى ١١٥ مليون دولار أمريكي لاحتواء الوباء.^{٢٣}

وبغض النظر عن الإجراءات الوقائية ذات التأثير المحدود للحد من تفشي الفيروس، فإن إدارة واستجابة الحكومة السورية للأزمة يعتبر سيئاً للغاية. إذ لم تكن لديها استراتيجية وطنية فعالة لمواجهة الوباء، كما أنها افتقدت للشفافية فيما يخص معدّلات الإصابات والوفيات. وفي إطار التعامل مع آثار الجائحة، أعلنت دمشق، رغم المديونية المرتفعة، عن بعض التعويضات المالية دعماً^{٢٤} للفقراء والأشخاص الذين فقدوا دخلهم (الموظفين أو العاملين لحسابهم) بسبب إجراءات الإغلاق، ولكن هذه المساعدات، إذا سلّمت لمستحقيها أصلاً، هي أقل من المطلوب بكثير في ظل ارتفاع الأسعار. فعلى سبيل المثال، أصدرت الحكومة منحة تتراوح بين ٢٣-٣٠ دولاراً أمريكياً إضافياً في الشهر للموظفين العاملين في قطاعات الصحة والتعليم والدفاع المدني. وخصصت أيضاً حساباً مصرفياً لجمع التبرعات من القطاع الخاص والأفراد والمغتربين السوريين كجزء مما أسمته «الحملة الوطنية للاستجابة الاجتماعية الطارئة» لتعويض العاطلين عن العمل.^{٢٥} وبغية دعم الصناعة المحلية، خصّصت الحكومة الضرائب على الواردات، وخففت قيود الاستيراد على المنتجات الغذائية والطبية (مثل الأئقنعة والمطهرات) والمواد الخام. فيما أعطى البنك المركزي مهلة لسداد القروض للبنوك قدرها ٣ أشهر، وأصدر إعفاءات من دفع الرسوم المتأخرة (عنب بلدي، ٢٠٢٠).

لكن المراقبين المحليين يرون أن الفساد والتمييز والمحسوبية داخل النظام من شأنها أن تفضي أي جهود لتعويض المتضررين كأشخاص أو كمناطق. ذلك أن بعض المدن، كطربوس واللاذقية، تحظى باهتمام أكبر من المدن الأخرى. فبحسب مواطنة سورية إن النظام «ينتج سياسة التمييز من خلال تفضيل مدن معينة مقابل إهمال مدن أخرى لأسباب سياسية» (مقابلة عام ٢٠٢٠).^{٢٦} لكن وفقاً لباحثة مقيمة في اللاذقية، فإن سياسة التمييز لا تشمل مدناً، وإنما تركز على فئات اجتماعية محددة في كل المدن (كفئة العسكريين والمقاتلين مثلاً). مضيعة أن هذه السياسة لم تتسق مع استجابة الحكومة لفيروس كورونا. وبحسب رأيها فإن انهيار الليرة المستمر له تأثير أعمق على معيشة الناس من الوباء ذاته (المقابلة الثالثة: ٢٠٢٠).

في ظل هذه الأزمات وغياب مؤسسات الدولة الفعالة، ارتفعت أسعار كثير من المنتجات بشكل حاد، ما زاد من الضغط على الفقراء. وإلى جانب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بنسبة ٧٠ بالمئة منذ ١٣ آذار، ارتفعت أسعار المطهرات والكمامات في بعض المناطق بنسبة ٥٠٠ بالمئة (أدفاي ٢٠٢٠ b). لم ينتج ارتفاع الأسعار عن انهيار الليرة السورية والطلب المتزايد على المنتجات الغذائية فحسب، بل بسبب سياسة الاحتكار من جانب التجار المحليين، إضافة إلى الفساد على مستوى الدولة، فعلى سبيل المثال، شجعت الدولة خدمة توصيل الخبز مجاناً

١٧. حتى ٩ أبريل ٢٠٢٠، تلقت منظمة الصحة العالمية ١,٢٥ مليون دولار، وتلقت اليونيسف ٢ مليون دولار، وصندوق سوريا الإنساني (SHF) يمتلك ٥٩,٩ مليون دولار من الأموال المتاحة التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية (OCHA)، انظر (٢٠٢٠ b Advani).

١٨. أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية في دمشق عن دفع مبلغ لمرة واحدة قدره ١٠ ألف ليرة سورية (أقل من ٦ دولاراً أمريكياً) للعاملين في القطاعات المتضررة من الوباء (مثل الفنادق والمطاعم والنقل). وبالنظر إلى ارتفاع الأسعار، يُعدّ المبلغ أقل بكثير من المطلوب. كما خصّصت الوزارة رابطاً على الإنترنت لتسجيل الفئات المحرومة. لمزيد من المعلومات انظر عنب بلدي (٢٠٢٠ a).

١٩. بحسب وكالة سانا الحكومية، تم جمع نحو ٣٢ مليون ليرة سورية حتى ١٦ مايو ٢٠٢٠، وكان هناك نحو ٣٠٠ ألف طلب (سانا ٢٠٢٠). إلا أن الأصوات الناقدة تزعم أن هذه الخطة هي مجرد فرصة جديدة للفساد، عنب بلدي على سبيل المثال (٢٠٢٠ b).

٢٠. انظر الهامش رقم ٤

٢١. كانت الأسعار ترتفع في رمضان بسبب زيادة الطلب على المنتجات الغذائية. ولكن بسبب الفيروس وانخفاض قيمة الليرة السورية ارتفعت الأسعار بشكل كبير هذا العام، ما زاد من معاناة الناس، انظر النوفل (٢٠٢٠).

٢٢. أنشأت شركة تكامل القابضة، المملوكة لابن عم أسماء الأسد، مشروع البطاقة الذكية. ولم تنتقد هذه الشركة بسبب علاقتها الزبانية بالنظام وضعف أدائها فحسب، بل لأنها تحصل على معدل ربح مرتفع (يقدر بمليون دولار) على حساب الفقراء. انظر أدفاي (٢٠٢٠ a) والشرق الأوسط (٢٠٢٠).

الغذائية لتفادي العدوى. ومن بين السكان شديدي الفقر، تُعتبر النساء والنازحون داخلياً من الشرائح الأكثر حرماناً. وبحسب أحد المواطنين في إحدى ضواحي دمشق إن «النساء والأطفال والمسنين لا يستطيعون مزاحمة الرجال في الطوابير المكتظة إلا بشق الأنفس»، (المقابلة الثانية ٢٠٢٠). وحسب بعض المراقبين، إن قواعد التباعد الاجتماعي يتم احترامها في الأحياء الغنية أكثر من الأحياء الفقيرة مما يدل على أن حاجة للفقراء لتأمين حاجاتهم الأساسية أكبر وليس بالضرورة دلالة على نقص الوعي لمخاطر الفيروس. فعمال النظافة والحمالون غير المسجلين استمروا بأعمالهم رغم الإغلاق وخطر العدوى (المقابلة الأولى ٢٠٢٠، المقابلة الثالثة ٢٠٢٠)، ذلك أن خوف الفقراء من الموت جوعاً أكبر من خوفهم من الفيروس (حمو ٢٠٢٠). كل ذلك يكشف مجدداً عن اتساع الهوة الاجتماعية في سوريا.

بسبب الركود العالمي المتوقع، وانشغال المانحين العالميين بتحدياتهم الخاصة في مواجهة جائحة كورونا وعواقبها الاقتصادية، لن يتوافر التمويل الكافي لتقديم المساعدات الإنسانية إلى البلدان التي تتزايد حاجتها لهذه المساعدات مثل سوريا. وبالتالي من المتوقع انخفاض أنشطة المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية والتنمية. كما ستخفف تحويلات السوريين المقيمين في الخارج على المدى القصير إلى المتوسط، حيث يتوقع أن يفقد العديد منهم وظائفهم أو يغلقوا أعمالهم في الدول المضيفة بسبب الإغلاق والركود الاقتصادي. وتُشكل التحويلات حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي السوري، وهي مصدر دخل أساسي لملايين العائلات، إذ قُدرت التحويلات المالية عبر لبنان وحده، قبل بدء الجائحة فيه، بع ١٠ ملايين دولار أمريكي يومياً. ونظراً إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي في سوريا قبل الجائحة، سيؤدي انخفاض المساعدات والتحويلات إلى كارثة إنسانية، وسيُزعزع استقرار المجتمعات، وسيشجّع الهجرة ويمهّد الطريق لنزاع جديد على الموارد.

خاتمة

لقد أدى تفشي فيروس كورونا في سوريا إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية القائمة ومعها التفاوت الاجتماعي. بحلول آذار ٢٠٢٠، تم تخفيف كل إجراءات الإغلاق في جميع أنحاء سوريا بدرجات متفاوتة. وما يزال التعافي الاقتصادي بحاجة إلى دعم حكومي كبير، سواء كان عبر المساعدات المالية أو الاستثمارات العامة، أو بصيغة تشريعات تصب في صالح الاقتصاد المحلي. وبعد نحو عقد من الاستنزاف المستمر للموارد الإنسانية والاقتصادية بفعل النزاع المسلح والضعف الحكومي وتواجد نخبة سياسية مافيوية، لا تتوفر فرصة كبيرة لتحقيق نمو اقتصادي في المدى المنظور. وستمنع العقوبات المُتزايدة ضد سوريا، وآخرها قانون قيصر ٢٠٢٠، أي فرصة محتملة للاستثمار في تعافي الاقتصاد. وبالتالي، تصبح الدعوات الموجهة إلى المجتمع الدولي لتحديد السلطات والمناطق الخارجة عن سيطرة الأسد مفهومة من أجل منع وقوع كارثة إنسانية.

يعتبر التفاوت الاجتماعي في سوريا من أهم نتائج سياسات توزيع الدخل غير العادلة واختلال توازن السلطة قبل الحرب. ولكن تفاقم التفاوت الاجتماعي إبان الصراع لصالح أمراء الحرب والمجرمين، الذين يشكلون الطبقة الاجتماعية الأكثر ثراءً في سوريا في الوقت الحالي زاد معاناة جزء كبير من السكان. وفي ظل هذه الظروف، لم يُظهر الوباء أن الفقراء هم الأكثر عرضة للخطر من تفشي الفيروس فقط، ولكنه كشف أيضاً عن تفاوت هائل في إمكانية الوصول إلى الرعاية الطبية ومصادر الدخل. ولعل الفئات المهمشة والنازحين والأمهات العازبات والمسنين هم الأكثر تضرراً بسبب غياب التعويضات المادية وتراجع دعم المنظمات غير الحكومية.

وفي ظل قدرة السلطات المحدودة على الحكم، وضعف المنظومة الصحية، لن يبقى للسوريين سوى الأمل بالنجاة من الأمرين المؤكدين: تفشي الفيروس والأزمة الاقتصادية الخانقة.

المصادر

٢٠٢٠. <https://al-akhbar.com/Syria/287463>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

عمار حمو، ٢٠٢٠: «فيروس كورونا» والعجز الاقتصادي يرهقان سكان دمشق». سيريا دايركت. ٢٤ آذار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3hMm8ec>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

محمد ابراهيم، ٢٠٢٠: «الأوضاع المعيشية وبدء الموسم الزراعي يعيقان جهود احتواء «كورونا» شمال شرق سوريا». سيريا دايركت. ٢٧ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2NffSh3>. آخر وصول ٢ أيار ٢٠٢٠.

مركز مراقبة النزوح الداخلي، ٢٠٢٠: «سوريا». مركز مراقبة النزوح الداخلي. <https://bit.ly/2N9OfpT>. آخر وصول ٨ أيار ٢٠٢٠.

صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠: «آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان ٢٠٢٠: الإغلاق الكبير». صندوق النقد الدولي. <https://bit.ly/37Qm6gV>. آخر وصول ٥ أيار ٢٠٢٠.

آرون لوند، ٢٠١٩: «الأمم المتحدة وضعت قائمة بالمستشفيات في سوريا. والآن يتم قصفها». مؤسسة سينشري. ١٣ حزيران ٢٠١٩. <https://bit.ly/3hMQhKr>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

داني مكي، ٢٠٢٠: «قضية رامي مخلوف تشكل تحدياً خطيراً للأسد». معهد الشرق الأوسط. ٦ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/37JwNBN>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي، ٢٠٢٠: «نظام الأسد يصادر ممتلكات رامي مخلوف مع انهيار الليرة السورية». مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي. ٢١ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/37u3Bib>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

سلام سعيد (محرر)، ٢٠١٩: «الاقتصادات المحلية في سوريا: الانقسامات والتبعيات». بيروت: فريديريش إيبيرت - ستيفتونغ. ٢٠١٩. <https://bit.ly/2AQjeEW>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

كامل صقر، ٢٠٢٠: «كورونا يضرب الاقتصاد السوري وبرلمان سوريا يدعو الحكومة لمحاربة الفيروس وليس الشعب». القدس العربي. ١٣ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2UBsTG5>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

سانا، ٢٠٢٠: «الحملة الوطنية للاستجابة الاجتماعية العاجلة» (باللغة العربية). وكالة الأنباء السورية العربية. <https://bit.ly/2UBhiGJ>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

سوشال، ٢٠١٩: «سوريا تحتل المرتبة الأولى عالمياً في معدلات البطالة». سوشال. ٥ نيسان ٢٠١٩. <https://bit.ly/3dckGyh>. تم الوصول في ٢٢ أيار ٢٠٢٠.

الليرة السورية اليوم، ٢٠٢٠: <https://bit.ly/3dWkWCL>. آخر وصول ١١ حزيران ٢٠٢٠.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٠: «النظام السوري يفرج عن ٩٦ حالة فقط من بين قرابة ١٣ ألف، بعد شهرين من صدور مرسوم العفو، ويعتقل ١١٣ حالة جديدة». الشبكة السورية لحقوق الإنسان. ١٥ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2C1zi6T>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

الأمم المتحدة، ٢٠٢٠.A: «جائحة كورونا تكشف عن نقاط الضعف وعدم المساواة في العالم، أخبار الأمم المتحدة، ٣ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/37uWq9C>. آخر وصول ٨ أيار ٢٠٢٠.

الأمم المتحدة، ٢٠٢٠.B: «الجمهورية العربية السورية». لا يوجد تاريخ. <https://data.humdata.org/group/syr>. آخر وصول ٨ أيار ٢٠٢٠.

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٠: «لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا: مع وصول الوباء العالمي إلى سوريا، يجب وقف القتال واتخاذ خطوات عاجلة لمنع وقوع مأساة أكبر». مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ٢٨ آذار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2zMQqHX>.

مايا أبيض، ٢٠٢٠: «تسييس المساعدات في ظل الاستجابة لكورونا في شمال شرقي البلاد». المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية. ٧ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2XUnJSM>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

روهان أدفاني، ٢٠٢٠.A: «تفاقم الغضب والارتباك حول قرار الحكومة السورية تقنين الخبز عبر البطاقة الذكية». سيريا دايركت. ٢١ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/30xSnro>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

روهان أدفاني، ٢٠٢٠.B: «كيف سيؤثر كورونا على الاقتصاد السوري الهش؟». سيريا دايركت، ٨ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2YU4NHR>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

على آغا، ٢٠٢٠: «كنعان: لجان السورية ولبنانية للحد من الآثار السلبية للأزمة اللبنانية على الاقتصاد السوري». الوطن. ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. <https://bit.ly/37mLOEN>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

ألبرت آجي، ٢٠٢٠: «إيران وسوريا تطالبان برفع العقوبات أثناء الجائحة». آيه بي سي نيوز. ٢ نيسان ٢٠٢٠. <https://abcn.ws/37I3Xli>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

الجزيرة، ٢٠٢٠: «مع استمرار انهيار الليرة السورية... احتجاجات جنوب سوريا ضد التضخم والنظام». الجزيرة. ٧ يونيو ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2UBiwBY>. آخر وصول ٨ حزيران ٢٠٢٠.

محمد العبد الله، ٢٠١٨: «مستويات المعيشة في مخيمات اللاجئين في شمال سوريا». مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. ٧ تشرين الثاني ٢٠١٨. <https://bit.ly/3fhZhVQ>. آخر وصول ١ أيار ٢٠٢٠.

وليد النوفل، ٢٠٢٠: «زيادة الضغط على الناس في رمضان بسبب الأسعار المتضخمة وكورونا». سيريا دايركت. ٢٥ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3dZV1Kw>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

الشرق الأوسط، ٢٠٢٠: «مخاوف في دمشق بعد الحد من توزيع الخبز». الشرق الأوسط. ١٥ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3hleHUP>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

مركز المجتمع المدني والديمقراطية، ٢٠٢٠: «تقارير رصد انتشار فيروس كورونا في سوريا». مركز المجتمع المدني والديمقراطية. ٢٢ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/30GFx0m>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

عنب بلدي، ٢٠٢٠.A: «منحة مالية للعمال المتضررين من إجراءات كورونا». عنب بلدي. ٥ أيار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3ftcVd5>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

عنب بلدي، ٢٠٢٠.B: «التبرعات وأموال المغتربين.. خطة حكومية لتعويض العمال المتضررين في سوريا». عنب بلدي. ٦ نيسان ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2YgzlCY>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

عنب بلدي، ٢٠٢٠.C: «قرار يسمح للمصارف بتأجيل أقساط القروض لمدة ثلاثة أشهر». عنب بلدي. ٢٦ آذار ٢٠٢٠. <https://bit.ly/30WWZYj>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

فايننشال تايمز، ٢٠٢٠: «الملياردير في مواجهة الرئيس - خلاف عائلة الأسد يتصدر المشهد في سوريا». فايننشال تايمز. ٦ أيار ٢٠٢٠. <https://on.ft.com/3e1WqjW>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

مازن غربية وزكي محشي، ٢٠٢٠: «جائحة كورونا، استجابة سوريا وقدره الرعاية الصحية. مذكرة سياسات، برنامج أبحاث الصراع في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية». <http://eprints.lse.ac.uk/103841>. آخر وصول ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

زياد جوسون، ٢٠٢٠: «الاقتصاد السوري بعد كورونا». الأخبار. ٢٢ نيسان

تم الوصول في ١٢ أيار ٢٠٢٠.

منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩: «نشرة مجموعة الصحة، سبتمبر ٢٠١٩». منظمة الصحة العالمية. أيلول ٢٠١٩. <https://bit.ly/3ddzMUt>. آخر وصول ١٠ أيار ٢٠٢٠.

المقابلات

المقابلة الأولى، ٢٠٢٠: «مواطن وصاحب متجر من ضواحي دمشق عبر الهاتف». مقابلة سلام سعيد. ٢٦ أيار ٢٠٢٠.

المقابلة الثانية، ٢٠٢٠: «ناشط من ريف دمشق عبر الهاتف». مقابلة سلام سعيد. ٥ أيار ٢٠٢٠.

المقابلة الثالثة، ٢٠٢٠: «باحث في اللاذقية عبر الهاتف». مقابلة سلام سعيد. ٩ حزيران ٢٠٢٠.



**FRIEDRICH
EBERT 
STIFTUNG**